مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: دراسة للواقع الاجتماعي في سورية إبان الاحتلال الفرنسي 1920 – 1946 (العمال والفلاحون نموذجاً)
اسم الكاتب: د. عبد المنعم محمد الأحمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2687
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 10:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دراسة للواقع الاجتماعي في سورية إبّان الاحتلال الفرنسي 1920-1946 (العمال والفلاحون نموذجاً)

د. عبد المنعم محمد الأحمد*

الملخص

إنَّ المعاناة التي قاسى منها كل من؛ العمال والفلاحون في سورية إبّان الاحتلال الفرنسي 1920-1946 دفعنا لدراسة الواقع الاجتماعي في سورية متخذين العمال والفلاحين نموذجاً، لأنَّ أوضاع العمال تدهورت؛ بسبب علاقة التبعية بين سورية وفرنسا المحتلة، وتعرض معظم الورشات المنزلية والحرف اليدوية للانهيار، وخصوصاً بعد تدفق البضائع الاجنبية التي أخذت تغزو الأسواق السورية تسهيلات السلطات الفرنسية للأمر بعد اتباع سياسة الباب المفتوح. في الثلاثينيات استغل بعض الحرفيين أزمة عام 1929 فطورا صنّعاتهم باستخدام الآلة وسط المنافسة الأجنبية التي تدعمها أنظمة رأسمالية مرتبطة بالمحتل لتحويل البلاد إلى سوق استهلاكية غير منتجة. أمَّا الحالة المعيشة للعمال فقد اثرت سلباً في وضع الطبقة العاملة في سورية من خلال؛ ساعات العمل الطويلة التي لا تتناسب مع الأجر المتدني، وتشغيل الأولاد والنساء فضلاً عن مكان العمل الذي يفتقر للشروط الصحية. أمَّا ما يخص الطبقة الفلاحية فكانت تدعو لليأس والحرمان وخصوصاً؛ بعد انتزاع معظم الارض منه وتسليمها لأعوان فرنسا المحتلة عندما كانوا عماد الثورات التي قارعت المحتل الفرنسي. أمَّا الفلاحين والعمال الزراعيين اللذين عملوا عند الإقطاعيين والمرابين مورس عليهم شتى أنواع الاضطهاد والاستغلال في سبيل الحصول على لقمة العيش.

* جامعة دمشق - كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم التاريخ - التاريخ العرب الحديث والمعاصر.

Social Trouth in Syria During French Study Of Occupation 1920-1946 (Labors, Farmers)

Dr. Abd AlMoneim Al-Ahmad*

Abstract

The agony of labourers and farmers in Syria after the French occupation between 1920 and 1946 pushed us to study the affable position in Syria taking the farmers and labourers as a pattern, because the position of labourers deteriorated as a result for ancillary relation between Syria and conquered France. So that, the household workshops crumbled especially after the invasion of foreign goods to the Syrian malls and the facilitations of French authorities by practicing the policy of outspread door.

After 1929 cresis the craftsmen developed their metiers by using machines among the foreign competition which was supported by capitalistic systems which linked with the occupier to change the countries into consumer markets having no productions.

The sustenance case of labourers had affected negatively on the labours position in Syria through the longtime of working which didn't proportionate with their low wages in addition to the actuation of boys and women in places impoverishing to the healthy conditions.

The farmers layer was calling for despair and depravation especially after snatching their lands and delivering it to France succors when they were mainstay of revolution that attacked the French occupier. But the agriculture labours and farmers how worked at feudals, faced all kinds of persecute and exploitation to get their living morsel.

* The History of mondern and contemporary Arabs.

المقدمة:

أولاً: وضع الطبقة العاملة في سورية إبّان الاحتلال الفرنسي 1920-1946:

1- واقع الصناعة في سورية

2- وضع العمال:

أ- أصناف العمال وعددهم.

ب- معاناة العمال وشروط حياتهم .

ت- أجور العمال ومستوى معاشهم.

ثانياً: مستوى معيشة فئة الفلاحين في سورية إبّان الاحتلال الفرنسي 1920-1946:

1- الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين.

2- نصيب الفلاح من الأرض والضرائب المفروضة عليه.

3- مستوى معيشة الفلاحين وأجورهم.

ثالثاً: الخاتمة:

1- المصادر والمراجع المستخدمة.

المقدمة:

إذا كان العمل يمثل مقولة عامة تنطبق على فئات اجتماعية مختلفة كالفلاحين والعمال، إلَّا أنَّنا نجد أنَّ الفلاحين يختلفون من حيث علاقتهم بالأرض والمالك[1] عن العمال المرتبطين بشيخ الحرفة الذي زال مع بداية نشوء المعامل الحديثة، ليصبح ارتباطهم بصاحب العمل[2].

عشية فرض الانتداب الفرنسي على سورية عام 1920 كانت الغالبية العظمى من سكان سورية ما تزال تعمل بالزراعة، حيث كانوا تحت نير قهر مزدوج من رأس المال الأجنبي والإقطاعيين، والمرابين، ولم يؤدِ الاحتلال الفرنسي فيما بعد إلا إلى مفاقمة هذا القهر الإمبريالي الإقطاعي المزدوج[3]، بينما كانت المدن السورية ضعيفة التطور، وبمنزلة مراكز تجارية وإدارية أكثر منها صناعية؛ إذْ تميزت الصناعة فيها بطابع بدائي متخلف؛ لأن سورية آنذاك قدمت للسوق العالمية سلعاً زراعية بصورة أساسية كالحرير الطبيعي، والصوف، والفواكه والخضار[4]، ناهيك عن ذلك؛ أنَّ تدفق البضائع الأجنبية الرخيصة إلى البلاد أسفر عن تدهور الصناعة الحرفية القائمة على العمل اليدوي، وحال دون نشوء صناعة حديثة متطورة[5]. ومع ذلك، فإنَّ الفلاح الذي عمل في أرضه، والعامل الذي عمل في حرفته أدّيا دوراً مهماً كأي عنصر آخر من عناصر الإنتاج[6] من جهة، والدور الوطني التحرري من جهة أخرى.

وبعد هذه المقدمة البسيطة درسنا الواقع الاجتماعي للعمال والفلاحين في سورية إبّان الاحتلال الفرنسي 1920–1946.

(1) عبد الهادي عباس: الأرض والإصلاح الزراعي في سورية، دار اليقظة، دمشق، 1962، ص62.

(2) سعيد حمادة: النظام الاقتصادي في سورية لبنان، المطبعة الأمريكية، بيروت، 1936، ص186

(3) فلاديمير لوتسكي: الحرب الوطنية التحررية في سورية، ت محمد دياب، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1987، ص41.

(4) لوتسكي: الحرب الوطنية التحررية في سورية، ص25–26.

(5) فوبلكيون وآخرون: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 2ج، ت دار التقدم، موسكو، ط1، 1975، ج1، ص79

(6) ألكسندر جب وشركاؤه: تقدم سورية الاقتصادي عام 1947، مطبعة الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1950، ص218.

أولاً: وضع الطبقة العاملة في سورية إبّان الاحتلال الفرنسي 1920-1946:

تدهورت أوضاع العمال مع بداية الاحتلال الفرنسي لسورية عام 1920؛ بسبب علاقة التبعية بين سورية وفرنسا المحتلة في شكلها الاقتصادي والسياسي؛ لأنَّ الإنتاج في سورية كان قائماً على علاقات إقطاعية في الزراعة، وإنتاجية حرفية في المجال الصناعي الذي غلب عليه الطابع العائلي؛ فضلاً عن نشوء علاقات رأسمالية ضعيفة في المعامل القليلة المبعثرة في أنحاء سورية[7]. لذا فإنَّ دراسة وضع الطبقة العاملة في سورية يدلُّ دلالة واضحة على أهمية الفئات المنتجة التي ارتكز عليها كيان البلاد الاقتصادي. وقبل البدء بدراسة أصناف العمال وعددهم لابدَّ من معرفة واقع الصناعة في سورية للوقوف على تشكّل الطبقة العاملة وواقعها الاجتماعي إبّان الاحتلال الفرنسي.

1- واقع الصناعة في سورية: لابدّ لنا قبل دراسة واقع الصناعة في سورية خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي أن نوضح الفرق بين مصطلحي الصناعة والحرفة؛ لأنَّ المصطلح الذي كان سائداً في نهاية العقد الأول من الاحتلال الفرنسي على سورية هو مصطلح (الحرفة)، في حين يحمل المصطلح الآخر دلالة أوسع من مفهوم الحرفة التي لم تصل إلى درجة الإتقان والحداثة حتى يقال عنها صناعة. ومع ذلك فقد عرفت الصناعة بأنَّها حرفة الصانع وعملها الصنعة[8]؛ لأنَّ الحرفة هي بالأصل عمل صناعي سابق لنشوء الصناعة الآلية التي امتلكتها البرجوازية الوطنية. مِمَّا سبق يمكن القول: إنَّ الحرف اليدوية والورشات المنزلية في سورية لم تستطع أن تصمد أمام الإنتاج الأوروبي المتطور عندما أخذت بضائعهم تغزو الأسواق السورية، ولاسيّما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التي كان لها الآثار المدمرة في الحرف والورشات المنزلية في سورية[9].

(7) بدر الدين السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850-1958)، دار الجماهير، دمشق، 1967، ص284.

(8) محمد سعيد القاسمي: قاموس الصناعات الشامية، ت ظاهر القاسمي، 2ج، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988، ج2، ص12.

(9) علي سلطان: تاريخ سورية آواخر الحكم التركي، دراسة اجتماعية اقتصادية ثقافية، دمشق، 1991، ص82.

حتى الأسواق الداخلية منيت بفقر شديد أعاقها قوة الشراء بسبب الويلات التي خلفتها الحرب من جهة، وانقطاع موارد الدخل عن الأهلين كالأموال التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم من جهة ثانية[10]. بالمحصلة أصبحت سورية شبه مستثمرة للرأسمال الأوروبي، وسوقاً لتصريف منتجاته متقنة الصنع[11]، وخصوصاً عندما اتجهت الصناعة في سورية في تطورها الجديد إلى اتجاهين؛ أولاً زوال الحرف والصنّعات القديمة تدريجياً، وزوال طرائق إنتاجها، وثانياً نحو المعامل الصغيرة وطرائقها الحديثة للإنتاج[12].

زاد الطين بلة احتلال فرنسا لسورية عام 1920 بموجب صك الانتداب، وتقسيم سورية إلى دول طائفية تمثلت: حكومة العلويين في اللاذقية ، دولة جبل الدروز، دولة سورية، وسنجق اسكندرونة الذي تمتع بإدارة خاصة، ودولة حلب[13]، وكان لهذه الدويلات حدود داخلية مصطنعة أعاقت التبادل بين المناطق بسبب الرسوم الجمركية التي فرضت على السلع لدى انتقالها من منطقة إلى أخرى داخل البلاد، وهذا ما أدى إلى تدمير علاقات السوق الداخلية من جهة، وانعكس بصورة مدمرة على واقع الصناعة في سورية[14] من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك كان للسياسة الاقتصادية التي انتهجها المحتل الفرنسي دور مدمر على الحرف والورشات المنزلية في سورية من خلال السعي إلى اتباع سياسة الباب المفتوح التي أدت إلى إغراق الأسواق الداخلية بالبضائع الأجنبية، فزاحمت تلك البضائع المنتجات المحلية مزاحمة شديدة بسبب رخص أسعارها ووفرة إنتاجها؛ فضلاً عن افتقار الصناعات المحلية والورشات المنزلية لنظام جمركي يحميها.

(10) سعيد حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، ص128.
(11) لوتسكي: الحرب الوطنية التحررية في سورية، ص47+48.
(12) سعيد حمادة: التطور الاقتصادي في سورية ولبنان، ص128+129.
(13) غالب العياشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية، دن، 1954، ص177.
(14) لوتسكي: الحرب الوطنية التحررية في سورية، ص111.

لكن خلال مدّة الكساد العالمي الذي رافق تصاعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 أسفر عن إضعاف القوة الشرائية في الأسواق الخارجية والداخلية، وحال الوضع دون تطور الصناعة السورية، لكن رغبة الحرفيين في العمل سهّلت مهمة التطوير، وبدأت الصناعة السورية تخطو خطواتها الأولى نحو التحديث وسط منافسة أجنبية تدعمها أنظمة رأسمالية تريد تحويل البلاد إلى سوق استهلاكية لمنتجاتها[15].

في ظل تلك الظروف القاسية اتجه الرأسمال الوطني والصناعي نحو تطوير الحرفة إلى الإنتاج الرأسمالي الآلي، وإنشاء صناعات جديدة تقوم على أسس حديثة تستطيع بدورها مقاومة المزاحمة والاستمرار في التطور. وساعدت على ذلك عوامل عدة يمكن إجمالها بالآتي:

1- التعديل الذي طرأ على السياسة الجمركية.

2- انتهاء النضال الوطني المسلح ، وعودة السلم إلى ربوع الوطن؛ مِمّا أتاح للحياة الاقتصادية في سورية أن تشق الطريق نحو التطور[16].

3- رخص الأيدي العاملة ورخص المواد الأولية الزراعية كانا عاملين أساسيين للصناعة الوطنية[17]. لكن في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية 1939-1945م تمكن الحرفيون المحليون في سورية من زيادة إنتاجهم، ولاسيّما المنسوجات القطنية، والصابون، والمربيات، والفواكه المعلبة، والبيرة، والتبغ[18].

(15) عبد الله حنا: الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900-1945، دار دمشق، دمشق، ط1، 1973، ص124.

(16) السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1850-1958، ص255-256

(17) حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان ص143. وأيضاً انظر السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1850- 1958، ص257.

(18) همسلي لونغريغ: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ط1، 1978، ص416.

في أيلول من عام 1930 نشر مرسوم رقم 3267 القاضي بتقديم معونة عاجلة للصناعة، وخفضت الرسوم الجمركية على المواد الخام، والوقود والمعدات، لكن في الحقيقة لم يتحقق شيء كثير من هذا المرسوم. ومع وصول المندوب السامي دي مارتل عام 1933. اتجه التركيز على تنمية الطرق والسكك الحديدية والموانئ والري في سورية[19].

عندما بدأت الحرب العالمية الثانية التي عدّت انعطافاً عظيماً في تاريخ تراكم الرأسمال الوطني، ومحاولة لبناء الاقتصاد الوطني السوري على أسس صناعية؛ لأنَّ الحرب سببت تضاؤلاً كبيراً في استيراد سورية للمواد الأولية الأجنبية بغرض الإنتاج أو الاستهلاك، وهذا أسفر بدوره عن اعتماد الصناعات الحديثة والحرفية على مواد أولية وطنية؛ ومن ثُمَّ كان توقف الاستيراد عاملاً أساسياً في زيادة تراكم رساميل الصناعات الوطنية وتجديدها وتطويرها؛ فضلاً عن ذلك طوّر الفرنسيون الصناعات في سورية؛ وفقاً لحاجاتهم وحاجات قوات الحلفاء، فكان لبناء مصفاة طرابلس 1940 دور مهم في حل قضية القوة المحركة. كما أسهم إنشاء المكتب الاقتصادي الحربي عام 1943 إسهاماً فاعلاً في خدمة الصناعة السورية المحلية في القضايا التكنيكية[20].

وبعد إلقاء الضوء على واقع الصناعة في سورية وتحديثها الذي رافق تشكل الطبقة العاملة لابدّ لنا من دراسة وضع العمال إبان الاحتلال الفرنسي.

2– وضع العمال:

أ– **أصناف العمال وعددهم:** يمكن أن نصنف العمال في سورية في ثلاث فئات:

- عمال الصناعات البيتية.
- عمال الحرف في الدكاكين والورشات القديمة.

(19) ز.ي. هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، تر: مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص304.

(20) السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية1850—1958، ص259–260

- عمال الصناعات الحديثة (المعامل)[21].
- **عمال الصناعات البيتية:** العامل في هذا المجال مستقل في عمله لا رقيب عليه في ساعات العمل، وليس عليه نظام يجب اتباعه، وعلى الرغم من استقلاله الظاهري فإنَّه بقي تحت رحمة التجار الذين يشترون منه الإنتاج على أساس القطعة؛ لأنَّ العامل لا يملك رأس مال لشراء المواد الأولية. ولا يعرف حالة السوق التي يباع فيها إنتاجه؛ لذا كان عليه أن يعمل طوال اليوم هو وأسرته حتى يستطيع أن يحصل على قوته وقوت عائلته[22].
- **عمال الحرف في الدكاكين والورشات القديمة:** العامل في هذه الحرف مستقل تمام الاستقلال بإنتاجه، إذْ يملك المشروع الذي يقوم به، ويبيع إنتاج عمله للمستهلك مباشرة؛ لذا فهو ينجح بنجاح عمله، ويخسر بخسارته، وعلاقته بصاحب الحرفة أفضل من تلك العلاقة بين العامل ورب العمل [23].

ومع بداية الاحتلال الفرنسي لسورية عام 1920 ازداد وضع العمال سوءاً بسبب فقدان الأسواق القديمة، وإقفال معظم الورشات الحرفية نتيجة تدفق البضائع والسلع الأجنبية التي ازدادت مع اتباع السلطات الفرنسية سياسة الباب المفتوح[24].

- **عمال الصناعات الحديثة:** لا يملك هؤلاء العمال وسائل الإنتاج؛ بل هم أداة لتشغيلها. في ظل هذا التحول لم نعد نشاهد المعلم، والصانع والأجير، والعلاقات الإنتاجية الخالية من الروح الطبقية ؛ بل نحن أمام علاقة جديدة هي؛ علاقة رب العمل بالعامل أو بالعكس، وهذا بدوره أنتج الوعي الطبقي

(21) إحسان الجابري: مسألة عمال المدن في سورية، نشرات متسلسلة في الاقتصاد والاجتماع، دمشق، 1939، ص15.

(22) حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، ص185 وأيضاً عبد الله حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900-1945، ص142.

(23) حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، ص186.

(24) لوتسكي: الحرب الوطنية التحررية في سورية ولبنان، ص113.

الذي بدأ ينمو ويتطور؛ بسبب قيام صناعات حديثة تقوم علاقاتها الإنتاجية على أسس رأسمالية نامية. وتمخض عن ذلك ولادة الطبقة العاملة. لكن مع ضآلة عددها إلَّا أنَّها كانت كافية لولادة الوعي الطبقي وقيام التنظيم النقابي وخوضها المعارك النضالية ضد الرأسمال سواء كان محلياً أم أجنبياً. لكن هذا النضال كانت تحت قيادة البرجوازية الوطنية الناشئة التي استغلت الشعور الوطني لتوجهه ضد المؤسسات والمنتجات الأجنبية؛ بغية تسويغ استثمارها لعمالها أو لتغطية هذا الاستثمار بغطاء وطني للاستعانة به في معركة المزاحمة الاقتصادية الضارية ضد السلع والمؤسسات الأجنبية، ومحاولة انتزاع ما يمكن انتزاعه من أيدي الفرنسيين المحتلين[25].

بلغ عدد العمال الفقراء الذين أضر بهم الدهر بشؤمه، وحال بينهم وبين الحياة الرغيدة نحو 692000 عامل عام 1920، وكانوا يمثلون ما نسبته 25% من عدد الكادحين في سورية، وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بنسبة الفلاحين التي بلغت نحو 62% من خلال عددهم البالغ نحو 1,716,000 عامل زراعي. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي الذي يبيّن توزيع سكان سورية عام 1930 بحسب حرفهم[26]:

توزيع سكان سورية 1930 حسب حرفهم	عددهم	النسبة
في مجال الزراعة	1,716,000	%62
الحرف والصناعات الحديثة	692,000	%25
البدو	360,000	%13
المجموع العام	2,768,000	%100

ب– معاناة العمال وشروط حياتهم:

خلال المرحلة الانتدابية ولّدت العلاقات الاستعمارية القائمة على النهب والاستغلال الشديدين للعمال؛ فضلاً عن البؤس والفقر في صفوف الطبقة العاملة، وأخذت المعاناة تتسع وتتعمق مع زيادة تغلغل الرأسمال الأجنبي

(25) السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ص285.
(26) حنا: الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900–1945، ص141.

وسيطرته على مراكز الاقتصاد الحساسة في أنحاء سورية، إذْ قام المستعمرون الفرنسيون بأعمال التهديم والتخريب، وفرض الغرامات الحربية بحجة إعادة الأمن للبلاد؛ فضلاً عن ذلك مقاومة تطور الإنتاج الوطني، ودعم الاحتكارات الأجنبية بمختلف الطرائق الممكنة. وخير دليل على ذلك وصف حالة سورية إبّان تلك المرحلة ما ذكره السباعي في كتابه أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية؛" كانت سورية ذات منظر رهيب. كل شيء فيها مدمر، كل شيء يحتاج إلى بناء من جديد، كان الجوع يفترس مئات السكان في القرى والمدن على أرصفة الطرقات"[27]. كانت أوضاع العمال بالغة الصعوبة، بسبب سيطرة الاستعمار الفرنسي وأساليبه القمعية التي يمكن إجمالها بالآتي:

- **طول مدة العمل:** إذْ راوحت بين 80-90 ساعة أسبوعياً، وكان العمل يبدأ من الصباح حتى المغيب، وكان على العامل أن يعمل عشر ساعات يومياً في الصنّعات والحرف اليدوية القديمة، وتسع ساعات في المعامل والصناعات الحديثة[28].

وهذا ما أكده سعيد حمادة" لم تتغير ساعات العمل منذ عام 1932 فنهار العمل يراوح بين 9 حتى 15 ساعة أقصره في المعامل الحديثة، وأطوله في الحرف القديمة"[29].

ومن ثُمَّ طول مدة العمل أرهق العامل وأتعبه، ناهيك عن ذلك ساعات العمل الطويلة والمضنية لا تتناسب البتة مع الأجر المتدني للعامل الذي كاد يؤمن القليل من متطلبات العيش.

---

[27] السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ص286.

[28] Rapport à la société des nation sur la situation de la Syrie et du Liban: annéé 1937, N 9347, p23.

[29] حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، ص188.

- **مكان عمل العامل:** في أغلب الأحيان يفتقر إلى أمور كثيرة منها؛ فقدان التدابير الضرورية لدرء الأخطار الطارئة في بعض الصناعات، حتى الشروط الصحية كانت مفقودة لدية؛ لانعدام النظافة[30]. ناهيك عن ذلك كانت تحيط بالعمال شروط سكن سيئة فمعظمهم كانوا يعيشون في كهوف محرومة من النور، ويفتقدون للمياه النظيفة لذا؛ عاشوا في شروط صحية قاسية فتعرضوا للأمراض والأوبئة. فدفع بهم الأجل إلى القبر قبل فوات الأوان[31].
- **تشغيل النساء والأولاد في المعامل والحرف اليدوية:** أثر سلبياً في وضع الأسرة العاملة فتم تشتيتها، وموت كثير من الأولاد نتيجة الإرهاق والتعب المرافق لسوء التغذية[32]، على أثر ذلك صدر قرار في 17 نيسان من عام 1935 القاضي بمنع تشغيل النساء والأولاد في المعامل، ورافق ذلك وضع مفتش عام في المصانع والمعامل. وبمساعدة طبيب البلدية وممرضات زائرات لتلك المعامل والمصانع، لكن هذا القرار لم يطبق في الورشات العائلية والأعمال الريفية[33].
- **عدم دفع الأجور بانتظام:** وهي وسيلة اتبعها صاحب المعمل لضمان استمرار دوام العمال[34]. ومع مرور الزمن كان رب العمل يبتلع أجرة العامل. وهذا ما زاد في وضعهم الاجتماعي والاقتصادي سوءاً، فما كان من حل ناجع إلَّا الإحسان إليهم من الجمعيات الخيرية، والزكاة المفروضة على

---

[30] الجابري: مسألة عمال المدن في سورية ص17.
[31] السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1850-1958، ص290.
[32] الجابري: مسألة عمال المدن في سورية، ص17.
[33] Rapport à la société des nation sur la situation de la Syrie et du Liban: annéé1936, N9346, p30
[34] Rapport: , N9346, op.cit, annéé 1936,p31.

المسلمين الميسورين لدعمهم وإعطائهم المؤونة والكسوة، وأحياناً النقود وهذا ما فعلته العائلات الدمشقية والحلبية الميسورة آنذاك[35].

ومن الجدير ذكره؛ لم يكن العمل مهيأ لبعض العمال طوال الأسبوع، وهذا ما زاد في تعاستهم وإرهاقهم بالديون التي أخذوها من أجل لقمة العيش لهم ولأسرهم[36]؛ فضلاً عن ذلك التكاليف الأخرى الممثلة؛ بالمسكن والملبس وتعليم أبنائهم وتجهيز بناتهم للزواج وغيرها من الأمور[37].

لم تكن قلة الأجور وانخفاض مستوى المعيشة هي كل شيء في حياة العامل، وإنَّما انتشار ظاهرة البطالة نتيجة سيطرة الرأسمال الأجنبي، والتبعية الاستعمارية في البلاد[38] ومن ثُمَّ فإنَّ تطور الصناعة الحديثة زادت من عدد العاطلين عن العمل، ولاسيمّا بعد زوال عدد من الحرف التقليدية واستخدام الآلة التي استغنت عن عدد لا بأس به من العمال، إذْ أثّرت هذه الظاهرة في كل من صناعتي النسيج والدباغة.

في عام 1931تناقص عدد العاطلين عن العمل في سورية، وذلك لحصول قسم منهم على فرص عمل في المؤسسات، والبلديات الحكومية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي[39]، وبحلول عام 1932 بلغ عدد العاطلين عن العمل 150 ألف عامل، أي ما يعادل 15-20% من عدد العاملين[40].

---

[35] Rapport: , N9347, op.cit, annéé 1937,p23.

[36] حنا: الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900-1945، ص143.

[37] منير الشريف: الضائقة الاقتصادية، أسبابها وعلاجها، مطبعة الترقي، دمشق، 1977، ص64.

[38] السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ص291.

[39] Rapport: , N9342, op.cit, annéé 1931,p2

[40] فيليب خوري: سورية والانتداب الفرنسي(1920-1945)، ت مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، ط1، 1997، ص447.

أجرت الحكومة السورية عام 1935 إحصاء لعدد العاطلين عن العمل في المدن السورية، فجاءت النتائج كما هو مبيّن في الجدول(1)[41]:

الدولة السورية	العمال	التجار
دمشق	14250	900
حمص	5210	200
حماه	9400	340
شمالي سورية	18500	1200

ج- أجور العمال ومستوى معاشهم:

لتبيان الحالة المعاشية لفئة العمال لابدّ من معرفة دخلهم، وهل هناك تناسب مع تكاليف معيشتهم؟ يمكننا معرفة الإجابة عن ذلك بالاطلاع على نتائج الدراسة التي أجريت عام 1934 حيث درست العلاقة بين دخل العامل وتكاليف معيشية من خلال الجدول (2)[42]:

نوع العروف	تكلفته بالفرنك	دخل العامل الشهري	دخله يومياً
أجار	40	250 فرنكاً إذا لم تعترضه بطالة	8–10فرنكات
طعام	120		
لباس	50		
وقود ونور	20		
أشياء أخرى	55		
	المجموع 285		

نَلْحَظُ من الجدول (2) أنَّ مصروف العامل غير المتزوج لا يكاد يكفي لسد عوزه. أمَّا إذا كان لديه عائلة فتكون المصيبة قد حلت عليه، إذْ سيبقى غارقاً بالديون، ولابدَّ من مساعدات كي يتخطى الظروف الحياتية الصعبة.

[41] عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب وفي نضالنا الوطني،4ج، مطبعة الضاد، حلب، 1960، ج3، ص44 وأيضاً انظر: السباعي أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ص291.
[42] حنا: الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900–1945، ص144.

لكن حسب التقرير المرفوع إلى عصبة الأمم عام 1933 الذي بيّن أجور العمال اليومية في الصناعات القديمة، والمعامل الحديثة في المدن السورية من خلال الجدول (3)[43]:

المدن السورية	الصناعات القديمة	المعامل الحديثة
دمشق	7-12 فرنك	20-25 فرنك
حمص	8-12 فرنك	10-15 فرنك
حلب	6 فرنكات	-

أجرت السلطات الفرنسية عام 1937دراسة للحصول على تقديرات كافية للنسب المرافقة لأسعار تكلفة المعيشة بين عامي 1913 و1937 ولمعرفة هل زيادة الأجور مسايرة لزيادة تكلفة المعيشة؟

يبّين الجدول (4) متوسط الأجور خلال شهر كانون الأول من عامي 1913 و1937 في دمشق وحلب[44]:

متوسط الأجور بالفرنك	كانون الأول 1913	كانون الأول 1937
دمشق	256	1070
حلب	245	1050

لكن الأجر اليومي ارتفع من ثلاثة فرنكات ذهبية عام 1913 إلى 11,73 فرنكاً فرنسياً عام 1937، في حين كان متوسط المصروف الشهري للعائلة العاملة المتوسطة 64,60 فرنكاً عام 1913 بينما عام 1937 كان 560,50 فرنكاً. وعليه كان العامل مضطراً في سبيل تأمين معيشته ومعيشة عائلته أن يعمل 22 يوماً عام 1913، و48 يوماً عام 1938 أي إنَّ الأجر الحقيقي لهذا العامل قد هبط إلى أكثر من النصف[45].

[43] حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، ص187.
[44] الجابري: مسألة عمال المدن في سورية، ص22.
[45] السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ص289.

بعد تبدل الأوضاع السياسية في سورية عام 1936 إبّان استلام الكتلة الوطنية الحكم استبشر العمال خيراً، وتوقعوا النجاح في نيل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية[46].

إلا أن ربط نظام التمويل والعملة السورية بالفرنك الفرنسي المتقلب أدى إلى ارتفاع المعيشة لدى العمال[47]. وخاصةً في بداية عام 1936 بسبب انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي، وارتفاع أسعار السلع. وهذا بدوره لا يتناسب مع أجور العمال المنخفضة، فاندلعت الاضطرابات في المدن السورية جميعها، وانتهت برفع الأسعار من 10 إلى 20 فرنكاً، لكن رافق ذلك ارتفاع تكلفة المعيشة من 60 إلى 70%، فزاد ذلك من شقاء العمال وتعاستهم[48]. والجدول الآتي بَيّنَ معدل زيادة أجور العمال من أيلول عام 1936 حتى أيلول عام 1937، ومقارنتها بزيادة ثمن المصنوعات[49].

أنواع الصناعات	زيادة أجرة العامل (%)	زيادة ثمن المصنوعات (%)
الغزل والنسيج والسجاد	22,5	80
الأحذية	30	80–70
الخياطة	20	80
النجارة	30	125
الشركات	20	–

نَلْحَظُ أنَّ زيادة أجور العمال ناجمة عن هبوط قيمة الفرنك الفرنسي التي لا تتناسب مع زيادة أسعار المصنوعات؛ لذا تراجعت القدرة الشرائية للعمال بعد تدهور الفرنك الفرنسي؛ مِمَّا شكل حافزاً لحركة الإضراب التي قام بها العمال جميعاً في سورية؛ مطالبين الحكومة بسن تشريع لحماية اليد العاملة من غدر أصحاب المعامل ومصائب الدهر والأزمات.

(46) الجابري: مسألة عمال المدن في سورية، ص22.

(47) خوري: سورية والانتداب السوري، ص688.

(48) Rapport: op.cit, annéé 1936, N9346, p31.

(49) الجابري: مسألة عمال المدن في سورية، ص19.

قدم اتحاد النقابات في سورية في 27 تشرين الأول من عام 1937م مذكرة إلى المجلس النيابي تتضمن مطالب العمال الأساسية؛ وذلك لتضمينها في التشريع الخاص بحماية عمال سورية. لكن تجاهل الحكومة السورية لمطالب العمال أسفر عن إضرابهم في التاسع والعشرين من آب عام 1938، ولحل هذا الإضراب تدخل وزير الداخلية سعد الله الجابري(*) ووعد العمال بتحقيق المطالب الآتية:

1- تحديد العمل بثماني ساعات يومياً في الشتاء، وتسع ساعات في الصيف.

2-معالجة قضية الفرنك معالجة أساسية.

3-تشكيل لجنة تحكيم لحل الخلافات، وهي تتكون من المحافظ وعضوية كل من ممثلي العمال وأصحاب المعامل.

4-وقف تنفيذ قانون قمع الجرائم في قضايا العمال.

5-إصدار قرار تنفيذ هذه المواد في المحافظات السورية جميعها.

وبعد مضي شهور عدّة – ولم ينفذ الوزير وعوده- أعلن الإضراب في المحافظات السورية جميعها في 29 كانون الثاني 1939؛ وخصوصاً عندما أعلن المجلس النيابي انتهاء دورته، وعجزه عن إيجاد تشريع خاص بالعمال، لكن القرارين الوزاريين 24، 26 اللذين أجازا تأليف نقابات خاصة بالعمال خففا من وطأة الإضرابات(50).

على أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939-1945 تلقى العمال في سورية هجوماً عنيفاً؛ بسبب تزايد استغلال رأس المال الأجنبي، والوطني على حد سواء، وتمثل ذلك في زيادة الأجر الرسمي للعامل من 3 إلى 4 أمثالها في حين

(*) سعد الله الجابري: ولد في حلب عام 1892، ونشأ فيها، ثم انتقل إلى الآستانة لإكمال تعليمه ، وكان ضابطاً في الجيش التركي أيام حرب 1914، وبعد إخراج الأتراك من سورية قاوم الفرنسيين ، تم أُعْتُقِلَ غير مرة. في عام 1943 تولى رئاسة مجلس الوزراء، وفي 29 أيار 1945 كان رئيساً لمجلس النواب. توفى الجابري في حلب عام 1947 ودفن بجوار هنانو انظر: خير الدين الزركلي: الأعلام، 8ج، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1999، ج3، ص88.

(50) الجابري: مسألة عمال المدن في سورية، ص23.

ارتفع مستوى الأسعار من 10 إلى 11؛ أي إنَّ أسعار الحاجيات توالت في صعود أشبه بالشاقولي، في حين تصاعدت الأجور ببطء كبير، وهذا انعكس بدوره على الأوضاع الاجتماعية سلباً، وأثر في مستوى معيشة العمال؛ لذا كانت النتيجة الحتمية لمثل هذه الأوضاع المعيشية تدني المستوى الصحي، وانتشار الأمراض وزيادة عدد الوفيات في صفوف هؤلاء العمال الكادحين[51].

ثانياً: مستوى المعيشة لفئة الفلاحين في سورية إبّان الاحتلال الفرنسي:

بعد إيضاح وضع الطبقة العاملة في سورية إبّان الاحتلال الفرنسي، لابدَّ لنا من معرفة الحالة المعيشية لطبقة الفلاحين من خلال واقعهم الاقتصادي، والاجتماعي الذي عَمَّقَ حالات المعاناة، والفقر والإرهاق التي لحقت بهم خلال مرحلة الاحتلال، ومن ثم انتقلنا لدراسة نصيبهم من الأرض التي تمركزت في أيدي فئة قليلة من الإقطاعيين ورجال الدين والمتنفذين والمرابين.

1- الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين:

غلب على الاقتصاد السوري صفته الزراعية[52]؛ مِمَّا أدى إلى وجود أسر إقطاعية غنية تتحكم فيه، وكان لها دور كبير في بقاء الطبقة الفلاحية الكادحة محصورة في الأراضي الزراعية، واستطاع كبار الملاك أن يبقوا دوماً بمعزل عن الضائقة الاقتصادية؛ بسبب اتساع أملاكهم وزيادة مردودها[53]. وهذا بدوره خلق طبقة طفيلية توضحت معالمها في أواخر العهد العثماني، وتبلورت أطرها إبّان الاحتلال الفرنسي؛ لأنَّ توطيد سلطة المستعمر الفرنسي في سورية تَطَلَّبَ إيجاد قاعدة اجتماعية، لاسيَّما الريف السوري الذي حوله الفلاحون في السنوات الأولى في عهد الاحتلال إلى ساحات معارك مسلحة؛ لذا وجد المستعمر هذه القاعدة

---

(51) السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ص290.

(52) أحمد السمان: محاضرات في اقتصاديات سورية، جامعة دول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، مصر، 1955، ص20.

(53) أحمد طربين: تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 1982، ص78.

في شخص الإقطاعيين وكبار الملاكين وزعماء العشائر، فعملوا على تقوية هذه القاعدة بأساليب متعددة [54]؛ كزيادة أملاكهم؛ وفقاً للقرار الذي أصدره المفوض السامي دي جوفنيل رقم 171 الصادر في 10 آذار 1926، القاضي بتقسيم الأراضي المشاعية بين الأشخاص الذين يشتغلون بها[55].

وقد ساعد هذا الإجراء الذي قامت به السلطات الفرنسية الإقطاعيين وأصحاب النفوذ الموالين لهم. فحصلوا على ملكيات كبيرة[56]؛ لذا وجدت السلطات الفرنسية فيهم دعائم ثابتة من أجل استمرار تنفيذ سياستهم الاستعمارية، فعمدت إلى توظيف أبنائهم في مراكز الدولة لتسهيل عمليات النهب والسيطرة [57].

وعليه فالقرارات الصادرة عن المفوضين الساميين بشأن قواعد تسجيل الأراضي على أسس علمية ماهي إلَّا وسيلة للاستيلاء على أراضي الفلاحين من قبل أصحاب النفوذ المتعاونين مع السلطات الفرنسية في مرحلة كان الشعب كله يخوض غمار الثورة السورية الكبرى 1925-1927، إذْ عدّ المزارعون والفلاحون عمادها الأساسي، فكانوا بين ثائر وملاحق ولاجئ وشهيد؛ مِمَّا سهّل انتزاع الأراضي وتسليمها لأعوانهم وحلفائهم الإقطاعيين والمتنفذين[58].

ومن الجدير ذكره؛ أنَّ حالة الفلاح الاقتصادية وخصوصاً بعد انتزاع معظم أرضه نجدها تدعو إلى اليأس والتذمر، فالفلاح الذي يكدح طوال السنة لا يستطيع أن يوفر شيئاً من المال بعد دفع النفقات والضرائب والفائدة على ديونه، ونظراً إلى أنَّه جاهل يعمل ليس للربح؛ بل طلباً للقوت له ولعياله[59]، وغالباً ما

(54) السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ص228.
(55) منير الشريف: قصة الأرض في سورية، مشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1961، ص63.
(56) فيليب خوري: سورية والانتداب الفرنسي 1920-1946، ص88.

(57) رفيق السكري: تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، مؤسسة جرس برس، بيروت، ط1، 1988، ص243.
(58) السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ص135.
(59) حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، ص103.

كان يظّلم الفلاح بالسعر وأجور النقل، إذْ يدفع أسعار السلع جميعها التي يحتاجها أضعافاً مضاعفة، فالحكومة عاجزة على فرض تسعيرة على السلع آنذاك، لكنها لم تعجز عن فرض قوتها كلّها على الفلاح(60).

بعد العقد الأول من الاحتلال الفرنسي وصلت حالة الفلاحين إلى حد يرثى له؛ لذا قدموا عريضة لرئيس الجمهورية محمد العابد 1932–1936 يشكون له حالتهم فجاء فيه: " _ نحن المزارعين _ طالما شكونا من حالتنا المحزنة من الفقر المميت الذي انتابنا بسبب الأحوال الجوية، ورخص الأسعار بالنسبة إلى مصروف الإنتاج والضريبة الزراعية التي تجبى بالقوة، من دون مراعاة للقانون الذي يستثنى البذار والمؤونة إننا نشتغل طوال السنة ونستدين ونبذل جهوداً جبارة، وفي آخر السنة نرى الخسارة فادحة؛ فضلاً عن خسارتنا، تذهب أتعابنا سدى، حيث ترسل المالية جباتها لتحصيل الضرائب منّا فوق خسارتنا، كأننا مدانون لتعاطينا للزراعة، وإذا دام هذا الحال فسنضطر إلى ترك أراضينا كالمشردين"(61).

لكن للأسف هذه العرائض والبرقيات لم تجد نفعاً، ولم تلقَ آذاناً صاغية لدى الحكومة والسلطة المحتلة؛ لأنَّ همّهما الوحيد هو الحصول على أكبر قدر من المال، ولو على حساب إرهاق الفلاحين والمزارعين.

بين عامي 1923–1943 شهدت المجالس النيابية في سورية كثيراً من المناقشات في سوء حال أوضاع الفلاحين بسبب سوء المواسم الزراعية، ومطالبة النواب بضرورة اتخاذ تدابير سريعة لتحسين أوضاع الفلاح، تلك الحالة السيئة التي جعلته يعيش في فقر مدقع، وقد وصف النائب سليم خيرت حالة الفلاح

(60) نجيب الريس: الأعمال المختارة، 10 أجزاء، (سورية الدولة 1934–1951)، دار الريس للنشر، بيروت، ط1، 1994، ج5، ص259.

(61) عبد الرحمن الكيالي" المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني، 4ج، مطبعة الضاد، حلب، ط1، 1959، ج2، ص174.

بقوله:" يشكو إلى الله الجدب بالأرض والنقص في الثمرات، ولأولي الأمر كثرة الضرائب، وإلى الناس فقر حاله"[62].

وبهذا العرض السريع نكون قد وضحنا واقع الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي من خلال معرفة المعاناة، وحالات الفقر والإرهاق التي لحقت بهم ابّان مرحلة الاحتلال الفرنسي.

2- نصيب الفلاح من الأرض والضرائب المفروضة عليه:

يمكن معرفة نصيب الفلاح من الأرض عن طريق الأدوات المتبعة في استثمار الأراضي الزراعية، فإذا كانت الأراضي ذات مساحة صغيرة، كان أصحابها يقومون باستثمارها مباشرة بمساعدة أسرهم، وبعض الأجراء أحياناً، فيبذلون قصارى جهدهم ووقتهم لاستثمارها لأنَّ ريعها العقاري يعود عليهم بكامله[63]. ونظراً إلى أنَّ ملكيتهم ضئيلة لا تكفي لاستغراق جهدهم ولا تمكنهم من العيش؛ لذا تراهم يعملون في الأرض قسماً من أيام السنة ثم يستسلمون للبطالة المقنعة، وبعضهم الآخر يذهب إلى العمل في مناطق أخرى، ولاسيما أيام مواسم قطاف القطن والحصاد[64].

وفي هذه الحالة يمكن القول: إنَّ حالة الفلاح المعاشية بما يملك من الأرض لم تكن على ما يرام؛ بل على النقيض فإنَّ الأعباء الإقطاعية والحكومية أرهقت كاهل الفلاح وحدت من تطوره، ونهوض ثقافته.

على مدار العام 1936 حُدِّدَتْ النسبة المئوية للفلاحين الذين يتمتعون بملكية صغيرة من الأرض ب 14,5% من سكان سورية، وقدر عدد عائلاتهم ب 87 ألف عائلة، ومعدل دخل العائلة الوسطي في السنة لا يتجاوز 30 ليرة ذهبية[65].

---

[62] الجريدة الرسمية: العدد1، 15كانون الثاني 1933، ص115.

[63] السمان: محاضرات في اقتصاديات سورية، ص20.

[64] عباس: الأرض والإصلاح الزراعي في سورية، ص92.

[65] إحسان الجابري: من أين يعيش الشعب السوري، دمشق، 1938، ص10.

لكن مستوى دخل الفلاحين الفقراء كان منخفض لدرجة رهيبة. ويتضح ذلك من خلال دخل الفلاح السنوي المقدر من إنتاجه في عام 1938 الذي لم يتجاوز 80 ليرة سورية في العام أي 22 قرشاً في اليوم، وهذا الرقم لا يمثل القوة الشرائية للفلاح؛ لأنَّه ليس بالدخل الصافي؛ بل يجب أن يطرح منه الضرائب، وقيمة البذار، ومصاريف الإنتاج. وفي هذه الحالة لا يبقى من إنتاجه أكثر من فرنك واحد في اليوم، وبهذا المبلغ الزهيد كان عليه أن يسدَّ حاجاته جميعها، مع العلم أنَّ مستوى المعيشة العادي للفلاح كان يكلف نحو 50 قرشاً في اليوم عام 1938 [66]. وغالباً ما كان الفلاح يتعرض لظروف عدّة تكون أساس معاناته وبؤسه فعلاً، وخصوصاً عندما يتعرض إنتاج أرضه للمحلّ وظروف الطبيعية؛ كالجفاف الذي حصل عام 1928؛ وهذا أسفر بدوره عن انخفاض الإنتاج، وإتلاف نصف المحصول[67].

فضلاً عن ذلك قد يتعرض الفلاح لنفقات طارئة؛ كالمرض أو الموت أو الزواج أو الحج، ففي هذه الحالة يلجأ إلى الاستدانة من تاجر المدينة أو المرابي أو البنك الزراعي أو البنوك العقارية الأجنبية، فينال مبلغاً من المال حسب الأرض المرهونة لقاء فائدة فادحة. ولكن في نهاية الأمر قد ينتهي به الدين إلى العجز وبيع المرهون، فيخسر أرضه، ويتحول إلى أجير عند هؤلاء المرابين والتجار مقابل قوته اليومي[68]. وهنا يبرز دور الطفيلي الذي يريد استمرار حياة البذخ والترف على حساب الفلاحين الكادحين.

ومن الجدير بالذكر، أنَّ الملكية الإقطاعية رسخها قانون الأراضي العثماني عام 1858، وعندما فرض الانتداب الفرنسي على سورية استمر على النمط نفسه

---

[66] عبد الله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان (1920–1945) 2ج، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1978، ج2، ص39.

[67] Rapport à la société des nation sur la situation de la Syrie et du Liban: annéé1928, N9339, p31.

[68] السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، ص235.

حيث وسع رقعة الأراضي لأصحاب النفوذ المتعاونين معهم في مرحلة كانت سورية عموماً في خضمّ الثورة السورية 1925-1927 حيث عدّ الفلاحون عمادها الأساسي، وهذا بدوره سهّل انتزاع الأراضي منهم وتسليمها لأعوان فرنسا من الإقطاعيين والمتنفذين[69]. وهنا ساد مبدأ من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك[70].

وفقاً لذلك حُدِّدَتْ أشكال الزراعة بالآتي:

أ- **طريقة المرابعة:** يقدم المالك الأرض، والحيوانات، والسكن اللازم والبذار، ولا يطالب الفلاح بأكثر من عمله وجهده، وجهد أسرته طيلة الموسم، وعند توزيع المحصول ينال المالك ثلاثة أرباع المحصول، ويبقى الربع للفلاح؛ لذا تسمى هذه الطريقة الالتزام بالحصة[71].

ب- **طريقة الشراكة الحموية:** يقدم صاحب الأرض؛ السكن والأرض، في حين يقدم الفلاح جهده، أمَّا النفقات الأخرى من بذار، وماشية وغيرها فتدفع مناصفة، وبعد دفع الضرائب وغيرها من النفقات، يقسم المحصول مناصفة بين الفلاح والمالك.

ت- **طريقة الخمس:** يقدم المالك الأرض، والسكن ويدفع الضريبة، في حين يقدم الفلاح؛ العمل والدواب والبذار والنفقات الأخرى، وفي نهاية السنة يسترجع المالك الضريبة وقيمتها 12,5 %، ثم خمس ما تبقى؛ أي ينال 30% لقاء أرضه، في حين يحصل الفلاح على 70% من المحصول[72].

---

(69) المرجع نفسه، ص134+ 135.

(70) حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان 1920-1945، ج2، ص44.

(71) القاسمي: قاموس الصناعات الشامية، ج2، ص427.

(72) حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان 1920-1945، ج2، ص52 وأيضاً عبد العزيز عوض: (نظام ملكية الأراضي في بلاد الشام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية من 1839 -1914) مجلة دراسات تاريخية، العددان 35، 36، دمشق، 1990، ص56.

ث– **طريقــة الشــراكة الحلبيــة:** يقدم المالك الأرض، والبذار، والسكن ويدفع الضريبة، في حين يطلب إلى الفلاح الدواب والعمل، أمَّا النفقات الأخرى فتكون مناصفة بين الطرفين، وفي نهاية السنة يقسم المحصول مناصفة بينهما[73].

إنَّ هذه الطرائق المتبعة في استثمار أراضي الإقطاعيين في سورية أدت إلى فقر الفلاح، وجهله ومرضه، وخوفه في كل لحظة من الموت جوعاً؛ لأنَّ في استطاعة الإقطاعي طرده من البيت والأرض في أي لحظة يريدها[74].

وبهذا الشكل نهب الإقطاعيون عمل الفلاحين، وحرموهم من التمتع بالحد الأدنى من مستلزمات الحياة. كان بعض الإقطاعيين إذا لم يقبلوا بحصتهم يسعون بطرائق ملتوية لزيادة حصتهم عن طريق فرض الأتاوات على الفلاح مثال: أن تعمل زوجة الفلاح في قصر الإقطاعي، وأن يقدم الفلاح له منتجات حيواناته ودواجنه وغير ذلك من الالتزامات[75].

وفي عام 1936 بلغت نسبة الفلاحين الذين يعيشون في ظل النظام الإقطاعي نحو 40% من سكان سورية، وقُدِّرَ عدد عائلاتهم ب 240 ألف عائلة. في حين قدّر متوسط دخل العائلة الفلاحية المكّونة من ستة أشخاص سنوياً نحو 20 ليرة ذهبية، وعليه فإنَّ متوسط دخل الفرد السنوي ب 3,33 ليرات ذهبية[76].

أمَّا بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على الفلاح، فقد وقع على عاتق الفلاح بعض الضرائب التي يتعين عليه دفعها وحده؛ لأنَّ الإقطاعي يستطيع أن يحمي نفسه من هذه الضرائب. ومن هذه الضرائب: ضريبة بدل الطريق التي أحدثت

(73) السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1850–1958، ص231 وأيضاً سلطان عثمان: شرح أحكام الأراضي، دمشق، 1936، ص75.

(74) حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان 1920–1945، ج2، ص25.

(75) عباس: الأرض والإصلاح الزراعي في سورية، ص53.

(76) الجابري: من أين يعيش الشعب السوري، ص10.

هذه الضريبة أيام الحكم العثماني، واستمرت إبّان الاحتلال الفرنسي؛ إذْ وجب على الفلاح أن يعمل مدة معينة في إنشاء الطريق، أو تقديم الحيوانات، أو إنشاء مسافة معينة من الطريق ثم وجب على الفلاح دفع مبلغ معين عند امتناعه عن العمل. ويدفع هذا المبلغ كل شخص صحيح الجسم بلغ عمره 18 سنة. ففي عام 1931 صدر قرار من الحكومة الواقعة تحت سلطة الاحتلال. تم بموجبه مُنِحَتْ البلديات حق استيفاء هذه الضريبة من الفلاحين[77] ، وأيضاً كلَّف الفلاح دفع الضريبة عن أغنامه، وعندما تموت من قلة المراعي والجفاف تموت على حسابه؛ فضلاً عن ذلك يتحمل الفلاح جزءاً من نفقات القرية من إطعام الضيوف وغيره، ودفع أجرة سنوية للمختار. وهذا كلّه جعله يعيش في مستوى معاشي سيئ جدّاً[78]؛ إلى جانب الضرائب سابقة الذكر هناك ضريبة رسوم الأعشار التي أرهقت كامل الفلاحين حيث جبيت هذه الضريبة عيناً بمقدار 12,62% من المحصول عن طريق التلزيم. ففي عام 1923 حمل المزارعون في مجلس دولة دمشق على اتباع طريقة التخمين في جباية الأعشار، وأيدوا طريقة الالتزام، وقد ذكر ممثل حماه في مجلس النواب السوري محمود الشيشكلي بشأن ضريبة الأعشار: " أنَّ أهالي دوما يدفعون الأعشار مضاعفة والحكومة تتكبد نفقات باهظة للمخمنين والمأمورين والمحكمين"[79]. أحياناً كانت بدلات الأعشار تنقص عندما يكون صاحب القرية ذا نفوذ، أو تسقط هذه الضريبة بسبب سوء الموسم، أو يتم إعفاء الفلاحين منها لأسباب سياسية، وهذا ما حصل أيام الثورة السورية الكبرى 1925-1927[80].

(77) حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان 1920-1945، ج2، ص54.
(78) منير الشريف: الضائقة الاقتصادية السورية أسبابها وعلاجها، ص64.
(79) حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان، 1920-1945، ص53.
(80) المرجع نفسه، ص54.

3- مستوى معيشة الفلاحين وأجورهم:

أمَّا فيما يتعلق بمعيشة الفلاحين، ولاسيّما غذائه ومسكنه، فقد اقتصر غذاؤه على خبز الشعير، والذرة والبرغل، واللبن في حال توافره أمَّا اللحم نادراً ما يأكله إلَّا أيام الأعياد، أمَّا شرابه فلا يتعدى الحساء العادي الذي قلما تتوافر فيه الشروط الصحية[81].

ولم يكن مسكنه أحسن حالاً، فقد كان يسيء إلى صحته، وغالباً ما كانت العائلة تنام في غرفة واحدة، وكثيراً ما تتقاسمها مع حيواناتها. وعليه فإنَّ شروط غذائه ومسكنه ولباسه؛ فضلاً عن عامل الجهل المنتشر كان السبب في انتشار الأمراض، والأوبئة في ريفنا السوري إبّان مرحلة الاحتلال الفرنسي، إذْ رافقت الفلاح الأمراض منذ ولادته إلى أن تسلمه للتراب جثة هامدة[82].

تنطبق الشروط المعاشية للفلاح صاحب الملكية الصغيرة، أي المالك لبعض الدونمات، أو الفلاح المحاصص الذي يعمل عند الإقطاعي على العمال الزراعيين المتجولين في الأرياف الذين لا تربطهم بالأرض رابطة طويلة الأمد؛ بل يعملون باليومية عند الفلاح المالك، أو الفلاح الشريك، أو الفلاح الموسمي، أو عند المالك الكبير، ومن هؤلاء العمال: عامل الحصاد، وقاطف القطن والمتعاقد مع البستاني في تنظيف الأرض وزراعتها، ومنهم من يعمل في حفر الأقنية والسواقي، وفي نبر الزيتون وقطف العنب[83]. كانت أجور هؤلاء العمال تخضع للعرض والطلب؛ لأنَّها المعيار في مقدار الأجرة التي يتقاضاها العامل؛ لذا فالأجرة تختلف باختلاف الشهور. ففي المدّة الواقعة ما بين شهر أيلول وآخر نيسان (شهور الزرع) تكون الأجرة أعلى من الشهور الأخرى[84]. مثلاً ففي

(81) عباس: الأرض والإصلاح الزراعي في سورية، ص 98.
(82) السباعي: الأرض والإصلاح الزراعي في سورية (1850-1958)، ص94.
(83) عباس: الأرض والإصلاح الزراعي في سورية، ص94.
(84) حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، ص104.

مرحلة الحصاد كان العامل يتقاضى أجراً مقداره 14 فرنكاً، لكن الأجرة لا تدفع كلها دفعة واحدة، بل على دفعات حتى يبقى العامل مرتبطاً بعمله[85] ، وبعض العمال الزراعيين يتقاضون قسماً من الغلة، ويحصلون على الطعام ، وأحياناً على الكسوة؛ لأنَّ النظام المتبع في دفع الأجور يحتوي على خصائص إقطاعية يتوارثها الأبناء عن الآباء[86]. ومن ثُمَّ عاش هؤلاء العمال الزراعيون في فقر مدقع، فلم يتغذوا الغذاء الكافي ولم يلبسوا ما يقيهم حر الصيف، وبرد الشتاء. لذا قد يموت ما يقارب 70% من أولادهم نتيجة الأمراض التي تصيبهم، ولا يعرف أحد بموتهم إلا مأمور النفوس الذي يسجل الوفيات والمواليد[87].

الخاتمة:

بعد دراسة الواقع الاجتماعي للعمال والفلاحين في سورية ابّان مرحلة الاحتلال الفرنسي 1920- 1945 تبيّن لنا الآتي؛ أن اوضاع العمال تدهورت بسبب علاقة التبعية بين سورية وفرنسا المحتلة في شكلها الاقتصادي والسياسي؛ فضلاً عن ذلك لم تستطع الحرف اليدوية والورشات المنزلية أن تصمد أمام الإنتاج الأوروبي المتطور عندما بدأ يغزو الأسواق السورية وخصوصاً بعد اتباع سلطات الانتداب الفرنسي سياسة الباب المفتوح، وهذا بدوره حوّل سورية إلى شبه مستعمرة للرأسمال الأوربي، وسوقاً لتصريف منتجاته، فزالت الحرف والصّنعات القديمة بالتدريج بعد نمو الصناعة السورية المتطورة.

رافق أزمة عام 1929 كساد عالمي، فتم استغلالها من قبل بعض الحرفيين بعد تفانيهم بالعمل من خلال تطوير صنّعاتهم باستخدام الآلة وسط المنافسة الأجنبية التي تدعمها أنظمة أوربية؛ محاولة تحويل البلاد إلى سوق استهلاكية

(85)Rapport à la société des nation sur la situation de la Syrie et du Liban: annéé1936, N9346, p31.

(86) حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، ص103.

(87) منير: الضائقة الاقتصادية السورية، أسبابها علاجها، ص63

لمنتجاتها. أمَّا ما يخص العمال فقد عانوا الأمرين، وخصوصاً بعد فقدان الأسواق الداخلية بعد تقسم سورية إلى دويلات تفصلها حواجز جمركية، وإقفال معظم الورشات الحرفية بعد تدفق البضائع الاوربية الرخيصة. ناهيك عن ذلك إن ازدياد ساعات العمل لم يتناسب مع الأجر المتدني، حتى أنَّ مكان عمل العامل يفتقر إلى الشروط الصحية؛ وقد أدَّى إلى انتشار الأمراض، والأوبئة. إنَّ انتشار ظاهرة تشغيل النساء والأولاد في المعامل، والورشات المنزلية أثّر سلبياً في وضع الأسرة العاملة من خلال تشتيتها، وموت أولادها بسبب الإرهاق والتعب المرافق لسوء التغذية.

ومن النتائج الأخرى التي توصل إليها البحث؛ انتشار ظاهرة البطالة في صفوف العمال وخصوصاً بعد التطور الذي طرأ على الصناعة بسبب استخدام الآلة التي استغنت عن عدد لابأس به من العمال. عند اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 طرأت زيادة على أجرة العامل في سورية، لكن رافقها ارتفاع بالأسعار، وهذا انعكس سلباً على الأوضاع الاجتماعية وأثر في مستوى معيشة العامل.

ما يخص الحالة المعيشة لطبقة الفلاحين إبّان الاحتلال الفرنسي، فكانت تدعو إلى اليأس والتذمر، وخصوصاً بعد انتزاع معظم الأرض منه وتسليمها لأعوان فرنسا المحتلة عندما كانوا عماد الثورات التي قامت ضد المستعمر الفرنسي. ومن ثُمَّ كان الفلاح يعمل طوال السنة ولا يستطيع أن يوفر شيئاً من المال اللازم له ولعياله؛ لأن حالة الفلاح المعاشية بما يملك من الأرض لم تكن على ما يرام؛ لأنَّ الأعباء الحكومية والاقتصادية وخصوصاً الضرائب المفروضة عليه أرهقت كاهله وحدّت من تطوره.

أمَّا الوسائل المتبعة في استثمار الأراضي الزراعية أدت إلى فقر الفلاح وجهله، ومرضه، وخوفه من الموت جوعاً؛ لأنَّ باستطاعة الإقطاعي طرده من الأرض في أي لحظة يريدها.

وبالنهاية يمكن القول: إنَّ هؤلاء الفلاحين والعمال الزراعيين عانوا الويلات من تسلط الإقطاعي الذي مارس شتى أنواع الاضطهاد والاستغلال عليهم؛ لأنَّهم لا يملكون ويقدمون طاقاتهم الإنتاجية في سبيل الحصول على لقمة العيش. ونتيجة لتلك الظروف التي عانوا منها لم يبق من آمالهم سوى نضالٍ ضد المحتل الفرنسي وأعوانه؛ الإقطاعيين والمرابين الذين تمادوا في استغلالهم وتسلطهم وكانوا بعضاً من أدوات هذا المحتل للوطن السوري ثمَّ كان الانتصار والاستقلال في عام 1946.

المصادر والمراجع المعتمدة:

1. الجابري، إحسان: مسألة عمال المدن في سورية، نشرات متسلسلة في الاقتصاد والاجتماع، دمشق، 1939.
2. الجابري، إحسان: من أين يعيش الشعب السوري، دمشق، 1938.
3. الجريدة الرسمية: العدد1، 15كانون الثاني 1933.
4. حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي في سورية لبنان، المطبعة الأمريكية، بيروت، 1936.
5. حنا، عبد الله: الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900–1945، دار دمشق، دمشق، ط1، 1973.
6. حنا، عبد الله: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان (1920–1945) 2ج، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1978، ج2.
7. خوري، فيليب: سورية والانتداب الفرنسي(1920–1945)، ت مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، ط1، 1997.
8. الريس، نجيب: الأعمال المختارة، 10 أجزاء، (سورية الدولة 1934–1951)، دار الريس للنشر، بيروت، ط1، 1994، ج5.
9. الزركلي، خير الدين: الأعلام، 8ج، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1999، ج3.
10. السباعي، بدر الدين: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850–1958)، دار الجماهير، دمشق، 1967.
11. السكري، رفيق: تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، مؤسسة جرس برس، بيروت، ط1، 1988.
12. سلطان، علي: تاريخ سورية أواخر الحكم التركي، دراسة اجتماعية اقتصادية ثقافية، دمشق، 1991.

13. السمان، أحمد: محاضرات في اقتصاديات سورية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، مصر، 1955.
14. الشريف، منير: الضائقة الاقتصادية، أسبابها وعلاجها، مطبعة الترقي، دمشق، 1977.
15. الشريف، منير: قصة الأرض في سورية، مشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1961.
16. طربين، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 1982.
17. عباس، عبد الهادي: الأرض والإصلاح الزراعي في سورية، دار اليقظة، دمشق، 1962.
18. عثمان، سلطان: شرح أحكام الأراضي، دمشق، 1936.
19. عوض، عبد العزيز: (نظام ملكية الأراضي في بلاد الشام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية من 1839 –1914) مجلة دراسات تاريخية، العددان 35، 36، دمشق، 1990.
20. العياشي، غالب: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الإفرنسي في سورية، دن، 1954.
21. فوبلكيون وآخرون: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 2ج، ت دار التقدم، موسكو، ط1، 1975، ج1.
22. القاسمي، محمد سعيد: قاموس الصناعات الشامية، ت ظاهر القاسمي، 2ج، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988، ج2.
23. ألكسندر جب وشركاؤه: تقدم سورية الاقتصادي عام 1947، مطبعة الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1950.

24. الكيالي، عبد الرحمن " المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني، 4ج، مطبعة الضاد، حلب، ط1، 1959.
25. لوتسكي، فلاديمير: الحرب الوطنية التحررية في سورية، تر: محمد دياب، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1987.
26. لونغريغ، همسلي: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تر: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ط1، 1978.
27. هرشلاغ، ز.ي.: مدخل إلى تاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، تر: مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1973.

تقارير المندوبين الفرنسيين في سورية:

1. Rapport à la société des nation sur la situation de la Syrie et du Liban: annéé1928, N9339.
2. Rapport à la société des nation sur la situation de la Syrie et du Liban: annéé1931, N9342.
3. Rapport à la société des nation sur la situation de la Syrie et du Liban: annéé1936, N9346.
4. Rapport à la société des nation sur la situation de la Syrie et du Liban: annéé1937, N9347.